هـ) اراض اغلقت لاهداف عسكريـــة :ـ

ويتعلق الامر باراض اغلقت من قبل الجيش الاسرائيلي لاستخدامها لاغراض التدريبات والرمايـة . وكمناطق امن للجيش، او من اجل منع "اعمال عدائية" ونحو ذلك (٣٨) .

وفي حالات قليلة جدا يسمح الحكم العسكرى بزراعة الارض عندما لا يستخدم الجيش هذه الاراضي للاغراض الانفة الذكر. وفي الواقع، فان المناطق التي اغلقت (سيجت) من قبل الجيش لاغراض عسكرية تتحول مع الزمن الى مناطق مصادرة بحيث تقام عليها مستوطنات مدنية، او انهم يحولون المرتكز العسكرى الذى اقيم فيها الى مستوطنة مدنيـة (٣٩) . اما مساحة الاراضي التي انتقلت الى يد الحكم العسكرى بهذه الطريقة فقد بلغت ١٫١٠٦٫٦٤٠ دونم. وهذه الكمية لا تشمل حوالي ٣٨٫٠٠٠ دونم اخذت بهذه الطريقة وتقع على طول نهر الاردن وقد تم اغلاقها بين السنوات ١٩٦٨ـ١٩٨٠ وانتقلت الى ايدى المستوطنين اليهود لزراعتها. وتجدر الاشارة الى ان معظم هذه الاراضي قد تحولت "الى اراضي دولة" في فترة لاحقة (٣٩أ) .

و) الاراضي التي اشتريت من قبل جهات يهودية :ـ

ويتعلق الامر باراض اشتريت من قبل شركات يهودية عامة. وحتى العام ١٩٧٩ كان يسمح لهذه الشركات فقط من قبل الحكم العسكرى بالقيام بذلك. ومعظم هذه الاراضي اشتريت من قبل شركات متفرعه عن دائرة (الكيرن كييمت لاسرائيل) ومنذ العام ١٩٧٩ سمح الحكم العسكرى للشركات الخصوصية وللافراد الاسرائيليين بشراء اراض في الضفة (٤٠) . ولا بد ان نذكر هنا بما جرى ويجرى في السنوات الاخيرة في هذا المجال، نقصد الانقضاض على الاراضي في الضفة الغربية وشراء اكبر كمية ممكنة وذلك بمساعدة سكان محليين الذين يقومون بتسهيل المهمة على السماسرة اليهود امّا باقناع اصحاب الاراضي ببيعها او بتزييف امضاءاتهم على عقود البيع كما تفيدنا وسائل الاعلام في اسرائيل (٤٠أ) . وقد جاء في اخبار التلفزيون الاسرائيلي باللغة العبرية يوم ١٩٨٥/٨/٢١ انه يظهر من تقرير سرى قدمه مراقب الدولة حول شراء الاراضي في الضفة الغربية بان حوالي ٥٠٫٠٠٠ دونم من ٧٠٫٠٠٠ دونم تم شراؤهم بشكل غير قانونـــي .